

سلسلة  
الدراسات الاجتماعية والعمالية  
(٤١)

تقييم فاعلية  
مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون

بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة  
(١٩٩٤ - ٢٠٠٤م)

إصدار

## الصفحة

## المحتويات

٩ - ٧

تقديم المدير العام .....

الدراسة الأولى - دراسة تقييمية حول فاعلية برامج  
ومشروعات رعاية الأسرة في

١٣٢ - ١١

دول مجلس التعاون..

إعداد الدكتور: علي أحمد الطراح....

عميد كلية العلوم الاجتماعية - جامعة

الكويت.....

الدراسة الثانية - برامج ومشروعات رعاية  
الأسرة في دول مجلس التعاون

٢٧٥ - ١٣٣

الخليجي.....

إعداد الدكتور: أحمد عبدالرحمن حمودة...

المستشار في قضايا التنمية والأسرة.....

## تقديم المدير العام

انطلاقاً من المفهوم الإسلامي الذي يعلي من شأن الأسرة ومكانتها ودورها، باعتبارها تشكل الخلية الأولى والركن الأساس الذي لا غنى عنه في الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره، فضلاً عن كونها العنصر الفاعل والمؤثر في تطويره وتمميته المستدامة.

فقد حظي الاهتمام بقضايا الأسرة بموقع الصدارة والأولوية، ومنذ البدايات المبكرة لإنشاء الأجهزة الحكومية وتأسيس الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تجسد ذلك في السعي الحثيث لمعالجة الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي برزت بفعل التطور والتحديث من خلال القيام بتقديم خدمات وبرامج استهدفت النهوض بمستوى الأسرة ورعاية شؤونها ودعمها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والسكنية والترفيهية وغيرها من المجالات، وعلى نحو يضاها في ميادين منها ما تقدمه الدول المتقدمة.

إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فإن تلك البرامج والخدمات المقدمة للأسرة، هي اليوم بحاجة إلى وقفة تقييم ومراجعة شاملة، لكون الأسرة ككيان ومؤسسة اجتماعية باتت أكثر عرضة وتأثراً بكل ما يطرأ على المجتمع من متغيرات وتحولات، خاصة في عالمنا المعاصر، مما نجم عن ذلك تغيير ملحوظ في احتياجات الأسرة، وفيما ينتظر منها من

الدراسة الأولى

دراسة تقييمية حول  
فاعلية برامج ومشروعات رعاية الأسرة  
في دول مجلس التعاون

إعداد

الدكتور علي أحمد الطراح

عميد كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

الصفحة	المحتويات
٢٤ – ١٥	مقدمة عامة .....
١٠١ – ٢٥	الفصل الأول – الوضع الراهن لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في مجتمعات دول مجلس التعاون.....
١١٦ – ١٠٣	الفصل الثاني- تقييم الوضع الراهن لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة في المجتمع العربي الخليجي.....
١٢٧ – ١١٧	الفصل الثالث – الخيارات المطروحة لتفعيل برامج ومشروعات رعاية الأسرة في دول مجلس التعاون .....
١٢٩ – ١٢٨	خاتمة .....
١٣٢ – ١٣٠	المراجع .....

## مقدمة عامة

لم يعد اهتمام المجتمعات الإنسانية برعاية الأسرة، ووضع برامج ومشروعات لرعايتها والتخطيط لها منذ بداية القرن العشرين نوعاً من أنواع الترف أو السفه، أو صورة من صور الإسراف أو التبذير، بل إن تبني الاستراتيجيات، وتحديد الأهداف، وتوظيف السياسات، والبرامج والمشروعات التنفيذية حول الأسرة ورعايتها قد أصبح حقيقة راسخة في كل المجتمعات المتقدمة، هذا من جانب، ومطلباً ملحاً في كافة المجتمعات النامية، وعلى وجه الخصوص في ظل تحديات ثورة المعلومات والاتصالات والحاسبات، من جانب آخر.

وإذا كانت مجتمعات العالم المتقدم قد استطاعت استيعاب تلك التحديات، والتعامل معها، واستثمارها لصالح برامج ومشروعات رعاية الأسرة، فإن هذه المجتمعات المتقدمة نفسها قد وضعت مجتمعاتنا العربية بوجه عام، ومجتمعات دول مجلس التعاون بوجه خاص في مواجهة حقيقة مع هذه التحديات، وكيفية التعامل معها، واستثمارها لصالح برامج رعاية الأسرة، واقتراح الخيارات المطروحة لدعم وتفعيل برامج ومشروعات رعاية الأسرة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي.

ولقد انطلقت مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي في التخطيط لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة وتحديد احتياجاتها من قناعة تامة، ودرجة عالية من الوعي مرتكزة في ذلك على حقيقتين أساسيتين، تتمثل الأولى في أن الاهتمام ببرامج رعاية الأسرة هو اهتمام بأمن المجتمع في حاضره ومستقبله، لا يمكن تأجيله، وأما الحقيقة الثانية فتتحدد في ذلك الارتباط الإيجابي بين التخطيط لبرامج ومشروعات رعاية الأسرة من جانب، والتنمية البشرية المستدامة من جانب آخر.

وتواجه مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لتطوير برامج ومشروعات رعاية الأسرة، مجموعة من التحديات الكبرى سواء على المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو الدولي يأتي في مقدمتها تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السريعة والمتعاقبة التي أصابت بنية الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية يتكون منها المجتمع الخليجي.

وفي لمحة تاريخية سريعة لمجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي التي عرفت بثروتها النفطية، وتشكل هذه الدول المكونة لهذا الإقليم الخليجي أهمية عالمية كبيرة للاقتصاد العالمي، ومن هنا تأتي الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة الحيوية عالمياً.

ومنذ القدم تمتاز هذه المنطقة بأهمية استراتيجية عالية باعتبارها ممراً مائياً مهما لحركة التجارة وبالتالي أصبحت المنطقة محط أنظار للقوى العظمى التي سيطرت على هذه المنطقة لعقود من الزمن، ولأسباب أيكولوجية اعتبرت هذه المنطقة من المناطق القاسية اقتصادياً ، فالعيش فيها أمر صعب يتطلب جهوداً كبيرة ومثابرة ومشقة. وعرف أهل هذا الإقليم بصلابتهم في مقاومة الظروف الطبيعية القاسية ووجهوا أنظارهم إلى البحر والصحراء باعتبارهما مصدراً للرزق والحياة . فالتجمعات السكانية المتعددة التي هاجرت من وسط الجزيرة العربية بحثاً عن الرزق انتشرت في سواحل الخليج وانخرطت في مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالبحر، فاستوطنت بين أهالي هذه البلاد صناعة الغوص والسفن والتجارة إضافة إلى زراعة الواحات والرعي.

ولقد أفرز هذا الواقع الاقتصادي، واقعاً اجتماعياً لم ينته بانتهاج الظروف الاقتصادية التي أشرنا إليها، فما زالت العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة في هذه البلاد تعد انعكاساً للماضي وما زال أهالي هذه البلاد،

وبالرغم من موجات التغيير التي يشهدها العالم، يتصفون في بعض جوانب حياتهم بالتقليدية والقبلية والعائلية والطائفية التي تفرض نفسها على الواقع الحديث بكل معطياته وتعقيداته. بل أننا لا نبالغ إذا قلنا أن سياسات دول مجلس التعاون الخليجي عملت على تعزيز بعض المفاهيم التقليدية بغير قصد أو بقصد، مما جعل عملية التغيير في نمط الحياة الأسرية صعباً للغاية.

لقد أثرت زيادة إيرادات النفط على الانساق الاجتماعية والثقافية للمجتمع، ووفقاً لنظريات التغيير الاجتماعي والثقافي التي تبناها علماء الاجتماع فإن معدلات التغيير المادية تسبق معدلات التغيير في الجانب الثقافي، مما ينشأ معه هوة ثقافية Cultural Lag تتمثل في الصراع بين القديم والجديد، والتمسك بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك المحافظ، والتطلعات الجديدة المتحررة والتأثر بالأفكار والثقافات الأخرى (باقادر، ص ١٠٩).

فلقد كان للظروف الاقتصادية، والتي يطلق عليها وسائل الإنتاج الأثر الكبير في بلورة وتشكيل العلاقات الاجتماعية في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية. فالقبيلة شكلت لنا الوحدة الاجتماعية السائدة قبل النفط، واستمرت ملامحها الاجتماعية إلى المرحلة الحالية. فالقبيلة وبالرغم من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة مازالت تشكل ركناً أساسياً في البناء الاجتماعي لدول مجلس التعاون.

كما شكلت العائلة كذلك وحدة اجتماعية إنتاجية تمركزت السلطة فيها في يد الأب، بالرغم من التغيير الذي اجتاحت المنطقة، إلا أن ملامح الأسرة التقليدية مازالت مستمرة. فالأسرة بالرغم من تحولها إلى أسرة "نووية" Nuclear Family كما يسميها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا،